"معاريف": أميركا حولت ٣٠٠ مليون دولار إلى حساب وزارة دحلان

اسرائيل تتهم السلطة بالعجز عن وقف "الارهاب" وعبد ربه يؤكد احباط اسرائيل اجتماعاً امنياً

□ بعد أن أعفت إسرائيل نفسها من تنفيذ استحقاقاتها الواردة في «خريطة الطريق» الدولية بداعي أن الكرة الآن في الملعب الفلسطيني، صعّد كبار مسؤوليها اتهاماتهم للحكومة الفلسطينية الجديدة بأنها لا تقوم بأي عمل جدي لوقف النار، متوعدين الفلسطينيين بـ«كارثة ستحل بهم» في حال فشلت الجهود لتطبيق بنود الخريطة. كل ذلك قبل ساعات من وصول وزير الخارجية الأميركي كولن باول إلى كل من تل أبيب وأريحا اليوم للقاء رئيسي الوزراء الإسرائيلي والفلسطيني، كل على حدة، وسط تقديرات صحافية بأنه سيمارس «ضغوطاً» على أرييل شارون ليواصل إخلاء بؤر استيطانية «غير مجازة» واطلاق معتقلين فلسطينيين وتخفيف الحصار عن الضفة الغربية وقطاع غزة.

□ *الناصرة – أسعد تلحمي*
□ *رام الله – «الحياة»*

■ اعلن وزير الشؤون الحكومية الفلسطيني ياسر عبد ربه ان الاسرائيليين والفلسطينيين عقدوا امس لقاء امنيا جديدا لم يؤد الى نتيجة وشارك فيه اميركيون. وقال الوزير اثر اجتماعه مع الموفد الاميركي جون وولف في رام الله ان اللقاء عقد عند حاجز «ايريز» الاسرائيلي عند المدخل الشمالي لقطاع غزة.

واشار الى ان اللقاء خصص لمناقشة خطة تتولى السلطة الفلسطينية بموجبها السيطرة على بعض القطاعات في قطاع غزة التي ستنسحب منها القوات الاسرائيلية. وقال عبد ربه ان «اللقاء لم يسفر عن نتيجة بسبب تمسك اسرائيل بالسيطرة على الطريق الرئيسي بين شمال غزة وجنوبها»، مشيرا الى ان «الاتصالات ستتواصل». والطريق الذي تحدث عنه عبد ربه هو شارع صلاح الدين الممتد من اقصى شمال قطاع غزة الى اقصى جنوبه.

ولم يؤكد الجانب الاسرائيلي حصول الاجتماع.

وكلف الرئيس الاميركي جورج بوش، جون وولف، الاشراف على تطبيق «خريطة الطريق».

وكان وولف التقى في تل ابيب في وقت سابق وزير الدفاع الاسرائيلي شاؤول موفاز. ونقلت الاذاعة الاسرائيلية عن موفاز قوله ان الوزير الفلسطيني المكلف شؤون الامن محمد دحلان يتجنب منذ ثلاثة ايام لقاء منسق شؤون الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية الميجور جنرال عاموس غلعاد. وزعم موفاز ان دحلان «يتنصل من تولي اجهزته الامنية المسؤولية في شمال قطاع غزة» الذي يفترض ان ينسحب منه جيش الاحتلال.

والتقى غلعاد ودحلان مساء الثلثاء في اطار اللقاءات الامنية الاسرائيلية – الفلسطينية.

ونفى موفاز تصريحات الاذاعة الفلسطينية حول احتمال الافراج عن امين سر حركة «فتح» في الضفة الغربية مروان البرغوثي، وقال ان اسرائيل «لا تتحدث في هذه المرحلة عن تحرير السجناء».

من جهته قال وزير الامن الداخلي الاسرائيلي تساحي هنغبي ان اسرائيل ستبلغ باول رفضها اي اقتراح بوقف «وهمي» للنار وانها تصر على «استئصال جذور الارهاب» ولن تقدم على اي خطوة في المسار السياسي قبل ان تقوم الحكومة الفلسطينية بهذه المهمة.

وكتبت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن باول يأتي إلى المنطقة بهدف بلورة اتفاق لوقف النار بعد أن يستمع إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي اريل شارون عن «بادرات حسن نية» تجاه الفلسطينيين، طالبه الأميركيون بتقديمها فضلاً عن مطالبتهم بوقف مسلسل اغتيال ناشطين بارزين في «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) «باستثناء القنابل الموقوتة». وتابعت أن الوزير الأميركي يرغب في التأكد من نية شارون اخلاء المزيد من النقاط الاستيطانية واطلاق معتقلين فلسطينيين في السجون الإسرائيلية ومعسكرات الاعتقال التي أقامها جيش الاحتلال. وزادت انه سيدرس مع كل من مضيفيه الإسرائيلي والفلسطيني احتمالات عقد قمة ثلاثية جديدة تجمعهما بالرئيس الأميركي جورج بوش في واشنطن.

ونقلت أوساط صحافية مطلعة عن مصادر سياسية إسرائيلية قولها، رداً على مقتل إسرائيلي في عملية استشهادية أمس، ان «أبو مازن» ووزيره لشؤون الأمن، لم يستبطنا بعد حقيقة أنه لا يمكن التفاوض مع «منظمات إرهابية» حول وقف النار، إنما ينبغي فرضه عليها بالقوة وعدم انتظار أي تفاهمات في هذا الصدد. وتابعت ان إسرائيل ستواصل نشاطها «ضد الإرهاب والقنابل الموقوتة» طالما لم تقم السلطة الفلسطينية بهذه المهمة، وان ذلك لا يشكل خرقاً للتفاهمات الإسرائيلية – الأميركية الأخيرة بوقف الاغتيالات. وزادت أنه على رغم كل الضغوط الأميركية على الفلسطينيين لانجاز «هدنة» فإن ما حصلوا عليه يوازي نصف هدنة «حتى وقف شكلي للنار لم يتحقق».

وأضافت المصادر ان إسرائيل ستطالب باول بضرورة أن يشارك الأوروبيون في الجهود المبذولة ضد «حماس» من خلال ادراج الحركة على لائحة التنظيمات الإرهابية للاتحاد الأوروبي وتجميد أموالها في البنوك الأوروبية «ما سيحول دون قدرتها على تمويل نشاطها ويساهم في منع الإرهاب». وزادت أن المشكلة تكمن في اقناع الأوروبيين بوجوب اعتبار «القيادة السياسية لحماس جزءاً من جهاز القتل».

٣٠٠ مليون دولار إلى وزارة دحلان

ونقلت صحيفة «معاريف» عن مسؤول أمني إسرائيلي كبير أن الولايات المتحدة استجابت لطلب وزير شؤون الأمن الفلسطيني محمد دحلان وحوّلت إلى حساب وزارته ٣٠٠ مليون دولار لتمكينه من تنفيذ الاصلاحات الأمنية المطلوبة من السلطة الفلسطينية، وأضافت ان دحلان باشر عمله في هذا الاتجاه وانه أقام أخيراً «وحدة خاصة» من ألف من عناصر قوى الأمن الفلسطينية والأمن الوقائي ستخضع لإمرته مباشرة وذلك بهدف تعزيز موقعه وتحصين صلاحياته. وبحسب المصدر ذاته، فإن الدنمارك زودت دحلان سيارات مدرعة وغازاً مسيلاً للدموع، وأن قوات أمن مصرية وأميركية ستشرف على تدريب «الوحدة الخاصة».

"معاريف": دحلان يتآمر على أبو مازن!

إلى ذلك، كتبت «معاريف» نقلاً عن مسؤول فلسطيني كبير أنه وغيره من قياديي السلطة، وتحديداً القريبين من رئيس الحكومة محمود عباس، يعتقدون بأن دحلان يتآمر ضده ويعد العدة لخلافته في حال فشله في تأدية مهماته. وأشار المسؤول إلى سعي دحلان «لترميم علاقاته» بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات «لنيل رضاه»، ولتعزيزها مع مصر والولايات المتحدة بعد أن أبدى الرئيس الأميركي اعجابه به ونعته بـ«الشاب الصغير».

وختمت الصحيفة بالإشارة إلى جهود دحلان لإقناع إسرائيل بتغيير موقفها من رئيس جهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة رشيد أبو شباك الذي تعتبره «مطلوباً للعدالة لضلوعه في الإرهاب» ليؤازره في بسط سيطرته الأمنية على القطاع.

غالبية الإسرائيليين تؤيد الهدنة

إلى ذلك، دل استطلاع للرأي بثت نتائجه الإذاعة العبرية الرسمية أمس ان ٥٦ في المئة من الإسرائيليين (بضمنهم العرب في إسرائيل) يؤيدون وقف النار بشكل موقت مع الفلسطينيين، لكن غالبية من ٤٩ في المئة أيدت في المقابل مواصلة سياسة اغتيال القياديين والناشطين الفلسطينيين «حتى بعد قبول خريطة الطريق وتحقيق هدنة مع الفلسطينيين».

لمحت الى قبول وقف للنار إذا أوقفت إسرائيل الاغتيالات والتوغلات وهدم المنازل وأطلقت الأسرى

"حماس" و"الجهاد" والجبهتان الشعبية والديموقراطية ترفض الموافقة على هدنة ما دام الاحتلال مستمراً

□ راوحت مواقف رئيس الحكومة الفلسطينية محمود عباس (ابو مازن) والفصائل والقوى الوطنية والاسلامية مكانها، بعد جولات جديدة من الحوار الداخلي بين الطرفين استؤنفت مساء اول من امس.

وأعاد الفرقاء انتاج مواقفهم من قضايا الصراع مع الاحتلال الاسرائيلي وأدواته وأشكاله والحلول السياسية المطروحة للتنفيذ حاليا، فبدت الامور على حالها في انتظار الكلمة الفصل في شأن الهدنة من «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس) و«حركة الجهاد الاسلامي».

اسماعيل ابو شنب (يسار) واسماعيل هنية من «حماس» بعد الاجتماع مع ابو مازن. (ا ف ب)

□ *غزة – فتحي صباح*

■ استأنف رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) اجتماعاته امس وأول من أمس مع ممثلين للقوى الرئيسة الأربع وهي حركتا «حماس» و«الجهاد» والجبهتان الشعبية والديموقراطية لتحرير فلسطين بغية التوصل الى اتفاق نهائي في شأن الهدنة التي يبغي رئيس الوزراء التوصل اليها مع الفصائل الـ ١٢ تمهيداً للعودة الى طاولة المفاوضات وتنفيذ بنود خطة «خريطة الطريق».

وكرر «ابو مازن» مطالبته الفصائل الالتزام بهدنة ووقف تام لاطلاق النار مع الاحتلال الاسرائيلي كأحد الاستحقاقات المترتبة على الحكومة الفلسطينية في المرحلة الاولى من «خريطة الطريق»، التي تنص على وقف فوري للانتفاضة والعنف كافة ضد الاسرائيليين في كل مكان.

وفي المقابل جددت الفصائل والقوى الاربع رفضها القبول بخطة «خريطة الطريق»، ورفض الموافقة على هدنة ما دام الاحتلال مستمراً ويرتكب جرائمه يوميا في حق الشعب الفلسطيني.

وكررت «حماس» و«الجهاد» مواقفهما المعلنة من مسألة الهدنة، وشددتا على استعدادهما وقف العمليات في مناطق الـ٤٨، واطلاق صواريخ «قسام» ضد المستوطنات اليهودية في حال اوقفت اسرائيل عمليات الاغتيال والاجتياح والتوغل وهدم المنازل وغيرها من الاعتداءات. الأمر نفسه فعلته الجبهتان «الشعبية» و«الديموقراطية» اللتان التقى ممثلون عنهما «أبو مازن» امس في مقر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في مدينة غزة.

وفي الوقت الذي بدا ان حركتي «حماس» و«الجهاد» ترفضان التنازل عن حق مقاومة الاحتلال في الاراضي المحتلة عام ٦٧، أبدى الفصيلان الآخران «الشعبية» و«الديموقراطية» ليونة في هذا الشأن، اذ قالا انه يمكن ترك تحديد وسائل واشكال النضال ومكانه الى اجل لاحق.

وربطت الحركتان الاسلاميتان هذا الامر بتشكيل «القيادة الوطنية الموحدة» التي اعلن «ابو مازن» امام اعضاء لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والاسلامية ليل الثلثاء موافقة الرئيس ياسر عرفات على تشكيلها.

وقال كايد الغول عضو اللجنة المركزية في «الشعبية» لـ«الحياة» ان وفد الجبهة الذي التقى «ابو مازن» شدد على انه «لا يجوز ان يوقف شعبنا مقاومته الاحتلال»، مستدركاً بالقول «ومع ذلك فانه يمكن في اطار القيادة واين ومتى وكيف نمارس هذه المقاومة» ما يعني ان الجبهة ستوافق على قرارات القيادة الملزمة في شأن وقف العمليات في كل مكان في حال قررت ذلك. واضاف ان الوفد قدم وجهة نظر الجبهة في مسألة تشكيل هذه القيادة واهميتها للساحة الفلسطينية، حيث ستضم قوى وفصائل لا تشارك في المنظمة (حماس والجهاد) وأخرى لا تشارك في السلطة (الشعبية والديموقراطية) فالقيادة تؤمن لها المشاركة في صنع القرار.

من جانبه، قال رمزي رباح عضو المكتب السياسي في «الديموقرطية» لـ«الحياة» بعد اللقاء ان وفد الجبهة ناقش مع «ابو مازن» ثلاث قضايا هي الوضع الداخلي، والقيادة الموحدة، والهدنة.

واضاف ان الوفد أكد ان أي حديث عن الهدنة يعني انه مطلوب من اسرائيل ان تفي بالتزاماتها في هذا الشأن، فضلاً عن وجود ضمانات دولية.

ورأى ان الولايات المتحدة ليست بصدد التوصل الى تسوية للقضية الفلسطينية، بل احتواء الازمة، مستشهداً بتبني الادارة الاميركية الملاحظات الاسرائيلية الـ١٤ على «خريطة الطريق».

وجاء اجتماع ابو مازن مع «الشعبية» و«الديموقراطية» كل على حدة في اعقاب اجتماعين آخرين منفصلين عقدهما مع حركتي «حماس» و«الجهاد» بعدما تراجعتا عن رفض لقائه على انفراد، في اطار لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والاسلامية.

وقرأ اسماعيل هنية، أحد قياديي «حماس»، بياناً صحافياً في اعقاب اللقاء اشار فيه الى ان الحركة عرضت موقفها من خطاب «ابو مازن» في قمة العقبة «وعبرنا عن مخاوف الشعب الفلسطيني على المستوى السياسي والأمني وعلى مشروع المقاومة الذي هو حق مشروع لشعبنا ما دام الاحتلال قائماً».

واضاف البيان انه «كانت هناك توضيحات وردود قدمها ابومازن القت الضوء على موقفنا وملاحظاتنا وانتقاداتنا، الامر الذي سننقله الى قيادة الحركة لدرسه على قاعدة الحرص على المصلحة العليا للشعب الفلسطيني ووحدته الداخلية ومواجهة الاخطار التي تهددنا جميعاً واستمرار مقاومته حتى نيل جميع حقوقه المغصوبة».

وقال اسماعيل ابو شنب احد قياديي «حماس» عن اللقاء ان «حماس تدرس كل الاقتراحات المقدمة وستعطي الرد في الوقت المناسب، لافتاً إلى ان «الحوار سيبقى مفتوحا، وهو اساس الوحدة الوطنية والتلاحم الداخلي الفلسطيني».

وقال القيادي في حركة «حماس» محمود الزهار: «عرضنا على الاخ ابو مازن مواضيع في غاية الاهمية، فقد صدرت تقارير متعددة عن القضايا الامنية، وهذه القضايا تزعج الشارع الفلسطيني وتم توضيحها، والرجل)ابو مازن) نفى ان تكون هذه البيانات صحيحة». واضاف: «نحن عملنا جهدنا ان ننقل الصورة واضحة لابو مازن وما احدثته قمة العقبة من تراجعات في المزاج الشعبي داخل الحركة ونصحنا بما نراه مناسبا لمصلحة القضية الوطنية ونقلنا صورة امينة ومخلصة وان كانت في بعض الحالات حادة له»، مشيراً إلى ان عباس «نقل لنا صورة واضحة سننقلها لقيادة الحركة والاخوة في السجون (الاسرائيلية) حتى نحصل على قرار نهائي للوصول الى اتفاق».

واعتبر الزهار ان «موضوع الهدنة لا يناقش بيننا وبين السلطة، لكن بيننا وبين انفسنا، وننتظر لنجد الاخوة في مصر لأنهم اول من بادر الى هذا الموضوع ثم الجانب الفلسطيني بكل اطيافه السياسية».

بدوره، قال القيادي في «حركة الجهاد الاسلامي» محمد الهندي ان وفد الحركة «شدد على حق شعبنا في استمرار المقاومة حتى نيل حقوقه كاملة». وشدد على «رؤية الحركة» (الجهاد) في مسألة تجنيب المدنيين ويلات الحرب عندما تتوقف اسرائيل عن استهداف المدنيين الفلسطينيين اضافة الى انسحابها من الاراضي الفلسطينية واطلاق الاسرى والمعتقلين. وقال ان المقاومة ستقتصر حينها على استهداف جنود الاحتلال والمستوطنين.

لكن مراقبين لم يستبعدوا ان توافق الفصائل على الهدنة التي يطالبها «ابو مازن» والقاضية بوقف تام للنار في كل مكان في حال حصلت السلطة الفلسطينية والحكومة المصرية على الضمانات التي تسعيان للحصول عليها من الادارة الاميركية.

الى ذلك، دعا الرئيس ياسر عرفات القوى والفصائل الى سرعة انجاز الاتفاق الوطني، بما يفوت الفرصة على حكومة اسرائيل للتذرع بغياب الموقف الوطني الفلسطيني الموحد. ووجه في تصريح بثته وكالة «وفا» الرسمية للانباء، التحية للقوى والفصائل المشاركة في الحوار في غزة، وتمسكها بالوحدة الوطنية ووحدة الموقف الوطني في وجه التحديات الخطيرة التي تواجه شعبنا الفلسطيني من جراء «هذه الحرب العدوانية الشاملة التي تواصلها حكومة اسرائيل ضد شعبنا منذ نحو ثلاث سنوات».

باول يتحدث عن تقدم في اتفاق أمني في غزة والفلسطينيون يؤكدون لقاء عباس معه اليوم

■ داكا، غزة – رويترز، أ ف ب – تحدث وزير الخارجية الاميركي كولن باول أمس عن بصيص من الأمل لإنجاح خطة السلام في الشرق الأوسط، قائلاً انه رصد بوادر تقدم بين الاسرائيليين والفلسطينيين بشأن اتفاق امني في شمال غزة.

ودان باول أيضاً في لقاء مع الصحافيين اثناء زيارته لبنغلادش الهجوم الانتحاري الأخير الذي وقع في شمال اسرائيل حين فجر مهاجم فلسطيني نفسه امس في متجر للبقالة بقرية سدي تروموت فقتل نفسه وقتل صاحب المتجر.

وأعرب باول عن اعتقاده بأن رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس يحقق تقدماً في جهود التفاوض مع «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس) وجماعات فلسطينية اخرى للتوصل الى وقف للنار مع اسرائيل.

وقال باول: «التقارير التي جاءتني من فريقي على مدى الساعات الاخيرة تشير الى تحقيق بعض التقدم في ما يتعلق بالترتيبات الأمنية وايضاً في ما يتعلق باستمرار المناقشات بين حماس ومنظمات اخرى وبين رئيس الوزراء عباس». ولم يقدم باول المزيد من التفاصيل.

من جهة اخرى، أعلن وزير الاعلام الفلسطيني نبيل عمرو امس ان رئيس الوزراء الفلسطيني سيعقد اجتماعاً مع باول اليوم الجمعة في الضفة الغربية. وأعرب عن أمله بأن توفر الولايات المتحدة «الإمكانات اللازمة للمضي قدماً في تنفيذ خريطة الطريق». كما أكد ضرورة «توفير الضمانات الكافية والمقنعة للفلسطينيين اذا ما اتجهوا نحو الهدنة» تتمثل «بوقف اسرائيل عدوانها والاغتيال والاجتياح وانسحابها من المناطق الفلسطينية».

ورأى عمرو ان زيارة باول ولقاءه مع أبو مازن يندرجان في اطار «الجدية الاميركية وتصميمها على الحل السياسي مع التركيز على المسار الفلسطيني من خلال خريطة الطريق»، معتبراً ذلك مهماً بالنسبة الى الفلسطينيين.

وأضاف وزير الاعلام في الحكومة الفلسطينية ان اسرائيل «اذا ارادت التهدئة فلا مناص من وقف العدوان».

ووصف عمرو أجواء الحوار الجارية بين السلطة الفلسطينية والفصائل بما فيها حركتا «حماس» و«الجهاد الاسلامي» بأنها «ايجابية باتجاه ترتيب بيتنا الداخلي».

بوش يطلب من القاهرة المساعدة على تعزيز قوات الأمن الفلسطينية

■ واشنطن – أ ف ب – أعلن الرئيس الاميركي جورج بوش الاربعاء انه طلب من مصر مساعدة السلطة الفلسطينية على تعزيز قواتها الأمنية من أجل المساعدة على وضع حد للعمليات التي تستهدف الاسرائيليين. وقال انه طلب من الرئيس المصري حسني مبارك «العمل مع السلطة الفلسطينية من اجل تعزيز قواتها الامنية في ظل قيادة رئيس الوزراء (محمود) عباس» كي تصبح قادرة على تفكيك المجموعات الارهابية. وتنص «خريطة الطريق» التي من المفترض ان تؤدي الى قيام دولة فلسطينية بحلول العام ٢٠٠٥ ، على انهاء العمليات ضد اسرائيل ووضع حد للمجموعات التي تنظمها.

ومن جهته، قال الناطق باسم البيت الابيض آري فلايشر ان بوش يعلق أهمية كبرى على الجهود الرامية الى وضع حد للعمليات التي تستهدف الاسرائيليين «لأن الارهاب يبقى العقبة الاكبر امام تطبيق خريطة الطريق».

واوضح ان بوش «ما زال عازما على مساعدة السلطة الفلسطينية على محاربة الارهاب والعمل مع الدول العربية في المنطقة كي تتمكن من مساعدة السلطة الفلسطينية على محاربة الارهاب». واضاف: «هذا ما تتركز عليه جهوده الاساسية في الوقت الراهن». وأكد ان الرئيس ما زال «مفعماً بالأمل والتفاؤل» على المدى الطويل موضحا انه على المدى القصير «ما زال عازماً على حمل الاطراف على العمل معا خصوصا الاسرائيليين والفلطسينيين، وعلى ان تركز على المراحل المقبلة لتطبيق خريطة الطريق».

نائبتان بريطانيتان: اسرائيل تتصرف ضد الفلسطينيين كالنازية ضد اليهود

□ *لندن – «الحياة»*

■ قالت نائبتان بريطانيتان ان معاملة اسرائيل للفلسطينيين في قطاع غزة يمكن مقارنتها بإنشاء الحكم النازي في المانيا احياء اليهود المكتظة بالسكان (غيتوز) في وارسو عاصمة بولندا.

وقالت النائبتان ادنا كينغ وجيني تونغ في مؤتمر صحافي في لندن امس عقب عودتهما من زيارة الى الاراضي الفلسطينية انه «لا ينبغي ان تتصرف اي حكومة في العالم على هذا النحو، خصوصاً اذا كانت حكومة يهودية».

وقالت النائبة العمالية كينغ بدورها «ان ما يجري في غزة يشبه في طبيعته أحياء اليهود السيئة السمعة».

اما النائبة تونغ، وهي عضو في حزب الديموقراطيين الاحرار، فقالت ان زيارتهما الى الاراضي الفلسطينية رتّبتها المنظمة الخيرية البريطانية «كريستيان آيد».

ومن الجدير بالذكر ان النائبة كينغ هي من اصل يهودي وعضو المجلس اليهودي للمساواة بين الاجناس. واشارت في تصريحاتها الى انها تدرك «انني اعرف مدى الارهاب الذي يتعرض له عدد كبير من الاسرائيليين يومياً، ولكنني اكتشفت انني اكثر اندهاشاً من الارهاب اليومي الذي يعيش فيه الفلسطينيون، اذ لم اكن ادرك تفاصيل ذلك الارهاب ومداه».

ودعت كينغ «الى ضرورة تشجيع الاصوات المعتدلة للذين يعارضون المتطرفين». لكنها قالت انه «ينبغي علينا ان نشدد على الاختلاف الكبير بين غزة وسكان الاحياء اليهودية في وارسو مثلاً اثناء حكم هتلر، اذ انه لا يتم اعتقال الفلسطينيين وايداعهم في غرف الغاز».

ولكنها اضافت «ان ما يجعل الامرين متشابهين هو ما جرى لليهود خلال فترة الحرب العالمية الثانية عندما تم الاستيلاء على اراضيهم وعقاراتهم وإخراجهم منها كذلك التعذيب والاضطهاد البيروقراطي».

وحذّرت النائبة العمالية ايضاً من مخاطر بناء اسرائيل سور يفصلها عن الاراضي الفلسطينية، واوضحت ان هذا العمل يعتبر بمثابة بناء «حاجز سياسي».

واعربت النائبة كينغ عن «احساسها بالخزي لتصرفات الدولة اليهودية خصوصاً باعتباري يهودية وكنت اتمنى الا ارى ذلك مطلقاً».

واكدت ان الموقف في الاراضي الفلسطينية تدهور الى حد كبير منذ آخر زيارة لها الى هناك في عام ١٩٩٨.

اما النائبة تونغ فقالت بدورها ان الناس في الاراضي الفلسطينية يعيشون في حالة حصار، وليس بوسعهم الدخول او الخروج منها. وليس بوسعهم ايضاً ممارسة حق العمل او بيع اي شيء. وقارنت تصرفات اسرائيل بسلوك النظام العنصري السابق في جنوب افريقيا.

وطالبت تونغ بفرض عقوبات اقتصادية على اسرائيل ما لم يتحسّن الموقف في الاراضي الفلسطينية واقترحت ارسال قوات من الاتحاد الاوروبي الى الاراضي الفلسطينية.

واوضحت ان اسرائيل تدّعي ان «كل ما تفعله يأتي بسبب الوضع الامني ولكنهم لا يعالجون اسباب الارهاب نفسها».

روس: لن تطول الهدنة إذا لم تقتنع حماس بـ"الخريطة"

□ *روما – «الحياة»*

■ أعرب المبعوث الأميركي الخاص السابق إلى الشرق الأوسط دنيس روس عن قناعته أن «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس) «ستنساق إلى منطق الهدنة والحوار» مع إسرائيل مشيراً إلى أنها «الآن أمام مفترق طرق، فإما أن تختار لتتحول إلى شريك سياسي في العملية أو أن تواصل العمل المسلح».

جاء ذلك في حوار أجرته معه الصحافية الإيطالية لوتشيا تروتّا من وكالة «أي دي إن كرونوس إنترناشنال»، وخصت «الحياة» بنسختها العربية.

وقال روس: «إن التفاؤل الكبير الذي رافق قمة العقبة خفت بريقه بسبب حمام الدم الذي تلاها ومراوحة الحوار بين الزعامة الفلسطينية والفصائل المتطرفة في مكانه»، إلا أنه أبدى تفاؤله حول «إمكانية لا بأس بها في أن تُترجم خطة «خريطة الطريق» إلى واقع التطبيق العملي شريطة أن يدرك طرفا النزاع والوسطاء بأنها (الخريطة) ليست برنامجاً ينبغي تطبيقه بحذافيره بل سلسلة من الخطوط العريضة التي ستقود عملية السلام».

ويرى روس الذي يشغل الآن منصب عضو في مركز واشنطن لشؤون الشرق الأدنى، أنه «إذا تم النظر إلى خريطة الطريق على انها برنامج، فإن ذلك سيفقدها قدرة الترجمة الى الواقع العملي، وذلك لأنها صيغت وتم التحاور عليها من قبل أطراف ليست جزءاً من الصراع نفسه (الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة). أما إذا نظرنا إليها كخطوط عريضة فإن ذلك يعني أن مساحة العمل والحوار حولها كبيرة جداً».

وأضاف روس أن «الإسرائيليين وافقوا على خريطة الطريق لكنهم وضعوا عليها اعتراضاتهم، في حين أن الفلسطينيين وافقوا عليها كما عُرضت عليهم».

ويعترف روس بأهمية ما لوقف النار مع حركة «حماس»، لأنه سيوفر للحكومة الفلسطينية الوقت والظرف الضروريين لتطبيق مفردات خطة السلام.

ويعتقد بأن ما هو ضروري الآن هو «أن يمتلك طرفا النزاع الإدراك نفسه بالأمور المهمة التي ينبغي التفاوض عليها وأن يوفر طرف، كالولايات المتحدة الضمانات لكي يحترم الطرفان التزاماتهما»، ويعتبر «أن خريطة الطريق فرصة لا ينبغي إضاعتها».

وفي معرض حديثه عن «الهدنة» المرتقبة أبدى روس قناعته في بأن «حماس ستتنازل في نهاية المطاف» وأضاف: «إنها تعيش في مرحلة حساسة من تاريخها وهي أمام مفترق طريقين، وعليها الاختيار ما بين تحوّلها إلى شريك في العملية السياسية أو مواصلة طريق العمل المسلح». وأوضح: «أعتقد بأن حماس ستقبل بالهدنة لكنها تعمل الآن على الحصول على أكبر كم من الضمانات، وعدم تقديم تنازلات كبيرة».

وقال: «يجب ان نرى هل ستفضي الهدنة الى حالة هدوء تقبل حماس خلالها خريطة الطريق التي تعني القيام بفكرة الدولتين على خلفية وقف العنف». لكنه اضاف: «إذا لم تكن حماس مستعدة للقبول بالخطة (الخريطة) فإن أية هدنة، حتى إذا تم التوصل إليها لن تدوم طويلاً».

سيشاركون في حكومة "لا تكون مرتهنة لوادي عربة"

الإسلاميون الأردنيون يحددون أولياتهم في البرلمان الجديد: وقف التطبيع مع اسرائيل... والحد من "الرضوخ" لأميركا

□ *عمّان – باسل رفايعة*

■ غداة اعلان نتائج الانتخابات التشريعية، أكد الاسلاميون الأردنيون أن «العمل على وقف التطبيع مع اسرائيل، ووضع حد للرضوخ للمطالب الأميركية سيتصدران قائمة أولوياتهم في البرلمان» الذي انتخب أعضاؤه الـ١١٠ الثلثاء الماضي.

وقال الأمين العام لـ«جبهة العمل الاسلامي» حمزة منصور في مؤتمر صحافي في عمان أمس ان الكتلة النيابية الاسلامية المؤلفة من ١٧ نائباً «ستعمل في البرلمان على ضبط السلوك السياسي للحكومة ازاء قضايا الأمة، ولا سيّما ما يتعلق منها بفلسطين والعراق، بحيث يكون نابعاً من مبادئ الشعب الأردني ومصالحه، ووقف التطبيع مع العدو الصهيوني، ووضع حد للرضوخ» الحكومي لمطالب الولايات المتحدة.

واضاف ان الاسلاميين سيعملون كذلك على «ردّ التشريعات الموقتة، وخصوصاً قوانين الانتخاب، والبلديات، والاجتماعات العامة، وتلك التي تقيّد الحريات العامة، باعتبارها غير دستورية وغير حضارية» وسيطالبون بـ«انشاء محكمة دستورية تضع حداً للفوضى التشريعية التي أدت الى اصدار القوانين الموقتة، خلافاً للدستور والمصالح الوطنية» كما سيؤدون «واجبهم في المساءلة الحازمة للحكومة في التضييق على الحريات العامة، وارهاق المواطنين بالضرائب الباهظة».

واعتبر مراقبون أن «الأولويات الاسلامية في مجلس النواب تمثل شروطاً صعبة لمنح الثقة لأي حكومة مقبلة» ورجحوا أن «يلجأوا (الاسلاميون) الى التحالف مع اسلاميين مستقلين، ونواب محسوبين على المعارضة لتأليف تيار نيابي مناهض للحكومة».

وينتظر أن يدعو الملك مجلس النواب الى دورة استثنائية الشهر المقبل، قبل الدورة العادية التي تحين دستورياً في تشرين الأول (اكتوبر) المقبل، وعلى الحكومة أن تطلب بعد افتتاحها الثقة من المجلس النيابي.

وكان رئيس الوزراء الأردني علي ابو الراغب اعلن هذا الأسبوع أنه سيضع استقالته بين يدي الملك «ليقرر استمرار عمل حكومته أو قبول استقالتها، وتشكيل حكومة جديدة».

وسئل منصور عن موقف «الجبهة» من المشاركة في اي حكومة جديدة، فقال انها «ستشارك بشروطها وليس بشروط غيرها» وزاد ان «الجبهة ستشارك في حكومة تستند الى عقيدة، ولا تكون مرتهنة لوادي عربة» الذي شهد ابرام اتفاقية السلام الأردنية – الاسرائيلية عام ١٩٩٤.

الى ذلك، قال منصور إن الاسلاميين «حصلوا في الانتخابات على مراكز متقدمة في دوائرهم، ونالوا ثقة اكثر من ١٣٩ ألف ناخب، ما يمثل نحو ٤٠ ألف صوت عن انتخابات ١٩٩٧ حين حصلوا على زهاء ٨١ ألف صوت» وهذا يعكس «مدى التأييد الشعبي لنواب الحركة الاسلامية عموماً، ويثبت مصداقيتها والتفاف الشعب الأردني حولها، الأمر الذي يؤكد أن اي انتخابات حرة نزيهة وفقاً لقانون عادل تعني فوزاً محققاً بغالبية مريحة» للاسلاميين.